

رئيس الهيئة

قرار رقم (٢١٤٨) لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠٢٢

بشأن إعادة قيد وسطاء تأمين

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته. وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

قرر

المادة الأولى: يعاد قيد وسطاء التأمين الاتي ذكرهم فيما بعد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة كوسيط تأمين حر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما، وب نفس أرقام قيدهم السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ صدور هذا القرار:-

م	اسم الوسيط	الرقم	الصفة	الرقم القومى
١.	حسام محمد نجيب محمد سعدي حشاد	٤٠١٤٠	حر	٢٨٧١٠٠٥٨٨٠٠٣٩٥
٢.	جاء صبري جاد غطاس	٤٠٣٦٣	حر	٢٧٦٠٢٠٤٢٧٠٠٦٣٢
٣.	امين إبراهيم احمد الخولي	٢٧٥٠٥	حر	٢٦٦٠٥٣٠٠١٠٠٩٥١
٤.	محمد محمود الشربيني حسين	٤٠١٤٦	حر	٢٨١٠٥٢٥١٢٠٠٠٣٥
٥.	محمود مصطفى عبد الحميد يونس بدوي	٣٤٧٠٠	حر	٢٨٣٠٨٢٩١٥٠٠١٥٣
٦.	محمد حسني نوفل محمد	٣٢٢٦١	حر	٢٨٧١٢٢١٠١٠٣٠١١

المادة الثانية: على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية
محمد صلاح
د. محمد فريد صالح

